



الجلسة ٦٦١٩

الجمعة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موراييس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة باربالتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باو دونغ
	فرنسا	السيد أرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد آدمو
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2011/497)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2011/497)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيريا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس أرحب بمعالى السيد توغا غايويا، وزير الخارجية في ليبيريا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2011/576)، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته جنوب أفريقيا وغابون ونيجيريا والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/497، التي تتضمن التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا،

كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية،

الرئيس: نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٠٨ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): صوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار لأننا، بطبيعة الحال، نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. نحن نؤيد عمل البعثة في ليبيريا، الضروري بصفة خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات. و نعتقد أن وجود الأمم المتحدة في الأجلين المتوسط والطويل ضروري لإكمال أعمال بناء السلام التي تمت بنجاح في البلد.

وندعو ليبيريا إلى مضاعفة جهودها خلال عملية الانتقال لتحقيق النقل الفعال لمهام البعثة إلى السلطات الوطنية، ولا سيما في مجال الأمن. وعلاوة على ذلك، يجب أن يدير مجلس الأمن على نحو مسؤول بعثات حفظ السلام التي أصدر بها ولايات. لا بد من تكييف البعثات مع احتياجات البلدان التي تعمل فيها. وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، البلد الذي يعيش في سلام منذ قرابة ثمانية أعوام، ليست استثناء من مبدأ الإدارة الرشيدة.

وفي كفة الميزان أيضا قدرة مجلس الأمن على الاستجابة إلى التهديدات الجديدة بحدوث صراعات الآخذة في الظهور في أماكن أخرى في القارة، مثل السودان، الذي يتطلب المزيد من ذوي الخوذ الزرق والدعم اللوجستي والتمويل. ومن الأهمية بمكان إجراء استعراض منتظم لجميع بعثاتنا وأن نكون قادرين على تكييفها، عند كل من القمة

ومن الأهمية بمكان أن تواصل البعثة وليبريا تحقيق تقدم في نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية. لقد حان الوقت لهذا النقل، ويجب ألا تضع السلطة الليبرية المزيد من الوقت لتولي المسؤولية الكاملة عن الأمن والاستقرار في البلد. وهذا أيضا مسألة إدارة مسؤولة للموارد الشحيحة.

السيد موراييس كابوال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): يؤكد قرار اليوم مجددا الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي بمواصلة مساعدته لليبريا في جهودها الملحوظة صوب تحقيق السلام والديمقراطية. لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بدور محوري في عملية التصدي للتحديات المتبقية والفجوات في القدرات، ولا سيما في قطاع الأمن، الحيوي لنجاح الانتقال.

ونعتقد أيضا أن الانتخابات القادمة ستشكل تحديا كبيرا ومعلما بالغ الأهمية لليبريا، وأنه سيكون لها أيضا، كما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام إيلين لوي في وقت سابق هذا الأسبوع، تأثيرا قويا على مختلف أبعاد عملية الانتقال.

وكما هو الحال في كل سيناريو للأمم المتحدة وجود فيه، فإن واجب مجلس الأمن أن يرصد بعناية تطور الحالة بغية ضمان أن الأهداف والوسائل المتاحة تعكس كلا من الواقع في الميدان وتطور أولويات السلطات الوطنية. ولذلك السبب نعتقد أن قرار اليوم وعملنا الجماعي في ليبريا كان يمكن أن يستفيد من التزام صريح من جانب المجلس بإجراء مشاورات جديدة بشأن البعثة في أيار/مايو ٢٠١٢، على أساس نتائج بعثة التقييم الفني المقرر القيام بها في أوائل العام القادم، ونأمل أن نتمكن من العمل ضمن ذلك الإطار الزمني.

والقاعد، من أجل تحقيق أقصى استفادة من مواردنا التي ليست غير محدودة. ولذلك السبب، نؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام، الواردة في الفقرة ٧٣ من تقريره المرحلي الثالث والعشرين بشأن البعثة (S/2011/497)، بإجراء استعراض شامل للبعثة وولايتها وتشكيلها وقوام قوتها العسكرية وقوام قوة الشرطة في موعد أقصاه ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، بناء على مقترحات الأمانة العامة المتوقعة في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. كان يمكن الإشارة إلى هذه النقطة في الولاية الجديدة للبعثة.

وعند انتهاء الانتخابات وتنصيب الرئيس، ندعو الأمانة العامة إلى أن ترسل على الفور فريقا إلى ليبريا لإجراء استعراض لشكل البعثة، كما اقترح الأمين العام نفسه. وسيتعين عندئذ أن يتخذ مجلس الأمن إجراء بشأن هذه المسألة في الأسابيع التالية لتلقي الاقتراحات، من الآن وحتى أيار/مايو ٢٠١٢. ونأمل أن يسمح التقدم الكبير الذي حققته ليبريا بسحب العنصر العسكري للبعثة.

السيد فيتيج (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ألمانيا بالتقدم الذي أحرزته ليبريا في توطيد السلام وتعزيز الاستقرار وفي الوقت نفسه تؤيد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتمديد ولايتها سنة أخرى. وبالنظر إلى الانتخابات القادمة، فإن وجود البعثة لا يزال ضروريا بالتأكيد. لكننا نأمل أن يسمح لنا التقدم المحرز في ليبريا صوب الاستقرار بالنظر في الوقت المناسب في مواصلة خفض القوات.

وفي هذا الصدد، نؤيد بعثة التقييم التي ستزور ليبريا في أوائل عام ٢٠١٢. ونرى أنه على المجلس عندئذ أن يستعرض بسرعة قوام القوة والشرطة، آخذا في الاعتبار النتائج التي خلصت إليها البعثة. وينبغي إجراء الاستعراض قبل نهاية أيار/مايو ٢٠١٢.

قوام القوة العسكرية المأذون بها للبعثة في السابق من ١٥ ٠٠٠ إلى أقل بكثير من ٨ ٠٠٠ اليوم، لكن أي تغييرات أخرى على تشكيل البعثة يجب أن يكون قرارا يتخذ استنادا إلى الحقائق في الميدان، لا على موعد نهائي مصطنع.

وإذ لم يعد يفصلنا عن موعد إجراء الانتخابات في ليبيريا سوى أربعة أسابيع، حان الوقت لإظهار الوحدة - ويسعدنا أن المجلس أظهر هذه الوحدة. نحن نعرب، بهذا القرار، عن تضامننا مع شعب ليبيريا والمنطقة، مع الالتزام بإجراء استعراض جاد لولاية البعثة، ما أن تسمح الظروف بذلك.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بدور محوري في ليبيريا في الأعوام الثمانية التي عملت خلالها في شراكة مع حكومة وشعب ليبيريا. تود المملكة المتحدة أن تشكر القوات وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في البعثة على تفانيهم وعملهم الدؤوب تحت القيادة الممتازة للممثلة الخاصة للأمين العام لوي. وتؤيد المملكة المتحدة تجديد ولاية البعثة.

تشكل انتخابات الشهر القادم، وهي الانتخابات الثانية منذ إحلال السلام، معلما رئيسيا في التطور الديمقراطي في ليبيريا. وكان التحضير لها بحق أولوية.

تود المملكة المتحدة أن ترى جهودا مماثلة تكرر للقضايا الأخرى ذات الأهمية الحاسمة لاستقرار ليبيريا في المستقبل، من قبيل المصالحة الوطنية والإصلاح الزراعي. وسوف يكون إحراز تقدم عاجل بشأن تشكيل قوات أمن وطنية قادرة على الحفاظ على القانون والنظام والتخطيط لنقل المسؤوليات من البعثة إلى سلطات الدولة وتنفيذه حاسما أيضا.

وفي الواقع، نعتقد أننا يجب أن نحافظ على قدرتنا على العمل بسرعة والتكيف، عند الاقتضاء، مع الظروف الجديدة في ليبيريا.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): يسرنا أن نحيط علما بأن ليبيريا قطعت شوطا طويلا، بدعم المجتمع الدولي، خاصة، من خلال الجهود الجبارة لليبريين أنفسهم لتعزيز السلام. نحن ملتزمون بضمان استدامة السلام. إن غرب أفريقيا لا تزال منطقة مضطربة، اضطر مجلس الأمن، للأسف، أن يأذن بتدخلات متكررة فيها. إن دول غرب أفريقيا يعتمد بعضها على بعض. ستصعد اقتصاداتها معا إذا ترسخ الاستقرار، أو تمهبط معا إذا تكررت الصراعات والاضطرابات والأزمات المتعلقة باللاجئين.

ويستمر القرار ٢٠٠٨ (٢٠١١) في دعم ليبيريا فيما تعزز قدرات الدولة من حيث الأمن وسيادة القانون. لم تكن مستعدين أن نقرر مسبقا إجراءات مجلس الأمن بشأن مسألة بأهمية الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بالنظر لبيئة انعدام اليقين المحيطة بالانتخابات والتوترات في المنطقة.

وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام لوي في ملاحظاتها أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.6610)، فإن انتخابات ليبيريا تأتي في مرحلة حرجة بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، مع الأزمة الأخيرة في كوت ديفوار والزيادة اللاحقة في الشواغل الأمنية والإنسانية على طول الحدود الإيفوارية. كانت السنوات الثماني الماضية أطول فترة سلام متواصل لليبيريا في العقود الثلاثة الماضية. والأهم أن الانتخابات هي أول انتخابات ينظمها ويجريها الليبريون.

ليس الآن وقت فرض أطر زمنية جامدة على البعثة. نأمل ونتوقع أن نتمكن من الإنهاء التدريجي للوجود العسكري للبعثة في العام القادم. وفي الواقع، فقد خفضنا

على القرار الذي اتخذته المجلس للتو بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ١٢ شهرا أخرى.

نفهم أن مداولات مجلس الأمن خلال اليومين الماضيين بشأن الإطار الزمني للتمديد كانت شاقة وطويلة وموضوعية. وذلك هو ما يجعلنا ندرك قيمة القرار النهائي ونقدره بصورة أكبر. لقد أسعدنا التصويت بالإجماع الذي جرى للتو.

كما ذكرت في تعليقي قبل أيام قليلة (انظر S/PV.6610)، فإن ليبيريا تواجه العديد من التحديات ووجود البعثة يسهم إسهما هائلا في مساعدتنا في التصدي لها. نعرف أن الحكومة والشعب الليبريين سيتعين عليهما المضي قدما صوب كفالة تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة فترة طويلة بعد انتهاء عمل عنصر حفظ السلام التابع للأمم المتحدة في ليبيريا.

وكما ذكرت أيضا، نحن حريصون للغاية على وجود قدرات وطنية عند مستويات ملموسة في القطاعات الحاسمة الأهمية حتى يكون الانتقال من البعثة إلى السلطة الوطنية سلسا وبلا مشاكل قدر الإمكان.

وكما ذكرت أيضا، نرحب بوصول بعثة التقييم الفني التابعة للأمم المتحدة بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، أشكر المجلس على قراره الحصيف وأؤكد أن الحكومة ستفعل كل ما في وسعها للاستفادة بحكمة من التمديد لتسريع التخطيط لعملية الانتقال وتنفيذها. وسنواصل التعويل على دعم المجلس في كل مساعينا في فترة شراكتنا هذه.

الرئيس: بذلك يكون مجلس الأمن قد احتتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

سوف تكون بعثة التقييم الفني التابعة للأمم المتحدة المقررة في أوائل عام ٢٠١٢ فرصة ممتازة لإجراء تقييم شامل للحالة في ليبيريا. سوف يوفر ذلك معلومات لتوجيه قرارات المجلس بشأن تغيير مهام البعثة في المستقبل. ولذلك نشعر بخيبة أمل أن القرار ٢٠٠٨ (٢٠١١) لم يأخذ بالتعديلات التي طرحها عدد من أعضاء مجلس الأمن والتي جاءت بعد التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2011/497) وتحظى بتأييد الحكومة المضيفة، ألا وهي، أن يقوم المجلس باستعراض قوام الأفراد العسكريين والقوات المأذون به بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢، على أساس نتائج بعثة التقييم الفني. ونأسف أنه، نظرا للوقت المتاح لنا قبل انقضاء الولاية المأذون بها بموجب القرار ١٩٣٨ (٢٠١٠) في ٣٠ أيلول/سبتمبر، لم يتم بذل المزيد من الجهود الجادة والمتزمنة لمعالجة شواغلنا.

وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بقيادة الجهود لتحسين كفاءة وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنحاء العالم، وكفالة أن بعثات حفظ السلام تدعم العمليات السياسية وتساعد في تحقيق الاستقرار طويل الأجل. ولا نتوقع استثناء أي بعثة من بعثات حفظ السلام من الاستعراضات الدورية من جانب المجلس، وسنواصل العمل لضمان أن تشكيل جميع البعثات وتوفير الموارد لها يتم وفقا لذلك المقصد وأنه يتم تعديل ولاياتها وتشكيلها بطريقة مسؤولة في الوقت المناسب.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيريا.

السيد ماكينتوش (ليبيريا) (تكلم بالإنكليزية): لم أتوقع أن تتاح لي فرصة ثانية للاجتماع مع المجلس خلال ٧٢ ساعة. لذلك فإنه لشرف وامتيار لي أن أتمكن من الإعراب شخصيا عن الشكر للمجلس، باسم الرئيسة، السيدة إيلين جونسون - سيرليف وحكومة وشعب ليبيريا